

بيان صحفي

**مؤشر مديري المشتريات™
معلومات حساسة عن السوق
يُحظر النشر حتى الساعة 12:00 الدوحة (09:00 بالتوقيت العالمي)، 3 فبراير 2021**

معدل نمو النشاط التجاري للقطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة يعاود الارتفاع في يناير

مركز قطر للمال PMI™

- مؤشر مديري المشتريات لدولة قطر يسجل 53.9 نقطة، ما يمثل رابع أعلى قراءة مُسجَّلة حتى الآن
- مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة تشهد زيادة بوتيرة أسرع
- معدلات التوظيف في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة تستمر بالارتفاع

جُمعت بيانات شهر يناير 2021 في الفترة من 12-26 يناير 2021

الدوحة - قطر: 3 فبراير 2021 - أظهرت أحدث بيانات دراسة مؤشر مديري المشتريات التابع لمركز قطر للمال والمُعَد بواسطة مجموعة IHS Markit تحسُّناً في معدل نمو اقتصاد شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في يناير 2021. وارتفعت معدلات نمو مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل ملحوظ خلال يناير 2021 وكانت أحد أعلى المعدلات المُسجَّلة حدة منذ بدء الدراسة في أبريل من العام 2017. وتشير الأدلة جلياً إلى استمرار التعافي الاقتصادي لأنَّ القطاع الخاص غير النفطي في قطر استعدَّ إلى تكتيف عملية التوظيف لأطول فترة في تاريخ الدراسة. واستمرَّ النمو في معدل التوظيف للشهر الرابع على التوالي في تاريخ الدراسة، وظلَّت توقعات مؤشر الإنتاج إيجابية. وأشارت بيانات شهر يناير إلى انخفاض متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي ساعد الشركات في تخفيض أسعار البيع بدرجة طفيفة.

يتمَّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على الدراسة من لجنة تضمَّ حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنَّها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقاً لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية. وسجَّل مؤشر مديري المشتريات 53.9 نقطة في يناير 2021، مرتفعاً عن قراءة شهر ديسمبر 2020 البالغة 51.8 نقطة، مشيراً إلى أقوى تحسُّن عام في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة منذ خمسة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، كانت قراءة مؤشر مديري المشتريات رابع أعلى قراءة في تاريخ الدراسة، بعد أن وصلَ إلى ذروته في يوليو (59.8 نقطة) وأغسطس (57.3 نقطة) من العام 2020 عندما شهَد الاقتصاد انتعاشاً سريعاً من آثار الموجة الأولى من جائحة فيروس كورونا المُستجد (كوفيد-19)، وأدنى من القراءة المُسجَّلة في أكتوبر 2017 (56.3 نقطة) عندما شهَد الإنتاج المحلي في دولة قطر ازدهاراً بسبب الحوافز التي تسبب بها الحصار. وبالمقارنة مع القراءات السابقة، بلَّغ متوسط قراءة مؤشر مديري المشتريات 49.7 نقطة منذ بدء الدراسة في أبريل 2017، مُسجلاً معدَّل أداء حالي يفوق المعدلات الطبيعية.

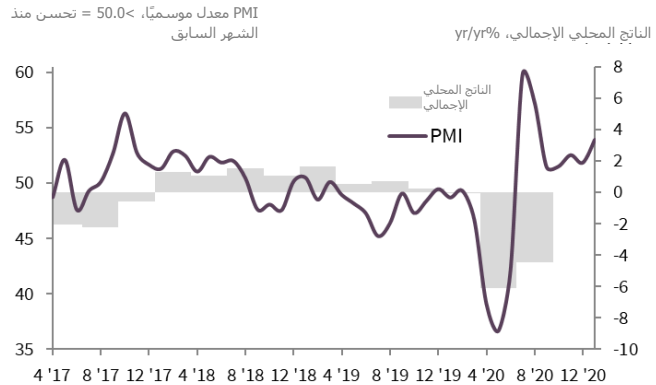
وأشارت قراءات القطاعات الفرعية بأن قطاع الإنشاءات كان الأقوى أداءً في يناير 2021 (55.0 نقطة)، تبعه كل من قطاع الصناعات التحويلية (54.8 نقطة)، وقطاع البيع بالجملة والتجزئة (53.0 نقطة)، وقطاع الخدمات (52.9 نقطة) على التوالي. وكانت قراءات كافة المؤشرات الأربعة أعلى من متوسطها المُسجَّل في الربع الرابع من العام 2020.

وساهم أكبر مكونين في مؤشر مديري المشتريات، وهما مؤشر الطلبات الجديدة ومؤشر الإنتاج، في ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات الرئيسي بواقع 2.1 نقطة في يناير 2021. وسجَّلت مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج ثالث أعلى معدلات النمو في تاريخ الدراسة وأقل من الانتعاش السريع المُسجَّل في المؤشرين في يوليو وأغسطس 2020 في تاريخ الدراسة. وكان لمكونات التوظيف والمخزون من المشتريات مساهمات إيجابية في ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات، ولكن بدرجة طفيفة مقارنة بشهر ديسمبر 2020. وأثّر المكون الأخير مواعيد تسليم الموردين سلباً بدرجة ضئيلة على قراءة مؤشر مديري المشتريات رغم تحسُّن قراءة مؤشر مواعيد تسليم الموردين خلال يناير 2021، حيث يُقلب مؤشر مواعيد تسليم الموردين عند احتساب قراءة مؤشر مديري المشتريات.

وقدّمت الشركات تقارير تشير إلى تحسُّن ملحوظ في أعداد العملاء الجدد والمشاريع الجديدة في بداية العام 2021. وارتفعت الأعمال غير المنجزة للربع الرابع على التوالي، رغم أن الارتفاع كان معتدلاً بسبب نمو القدرة الإنتاجية لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة. وارتفعت الأنشطة الشرائية للربع الرابع على التوالي في تاريخ الدراسة، ولكن سلاسل التوريد أثبتت مرونتها وتحسَّنت مواعيد تسليم الموردين بدرجة طفيفة مقارنةً بشهر ديسمبر 2020.

وفي إطار المقارنات مع الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، يمكن تجميع قراءات مؤشر مديري المشتريات الشهرية على أساس متوسط ربع سنوي. ومنذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017، ارتبط مؤشر مديري المشتريات الربع سنوي لـ 0.26 نقطة بالتغيُّر السنوي في النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية، حيث تعادل قراءة الـ 50.0 نقطة في مؤشر مديري المشتريات انخفاضاً بنسبة -0.5% على أساس سنوي. وتشير أحدث البيانات الرسمية إلى انخفاض سنوي بنسبة 4.5% بالقيمة الحقيقية في الربع الثالث من 2020، رغم أن الاقتصاد تعافى بنسبة 5.6% مقارنة بالربع الثاني من 2020. وتتماشى بيانات مؤشر مديري المشتريات للربع الرابع من 2020 مع الاتجاه السنوي المُستقر على المدى الطويل في الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض بنسبة -0.1%، وكانت بيانات شهر يناير من 2021 تشير إلى نمو بنسبة 1.8%.

مؤشر PMI™ لقطر التابع لمركز قطر للمال مقابل الناتج المحلي الإجمالي



المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit، جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر.

تعليق

"بدأ القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر للعام 2021 بأداء قوي، حيث سجّل مؤشر مديري المشتريات ارتفاعًا حادًا بواقع 53.9 نقطة في شهر يناير 2021. وبصرف النظر عن الانتعاش المُسجَّل في شهري يوليو وأغسطس 2020، كانت القراءة الأخيرة التي سجّلها مؤشر مديري المشتريات هي الأعلى منذ أكتوبر من العام 2017. وعكس الزخم التصاعدي في القراءة الرئيسية لمؤشر مديري المشتريات مساهمة قوية من مكوني الإنتاج والطلبات الجديدة اللذين سجلا ثالث أعلى قراءة في تاريخ الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت بيانات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة إلى تحسّن على نطاق واسع بالإضافة إلى انتعاش ملحوظ في قطاع الخدمات في بداية 2021، بعد أن كان أحد المكونات الضعيفة نسبيًا منذ بدء تفشي وباء كوفيد-19. وأستطيع القول بأن شركات الخدمات التي تواصلت معها في مركز قطر للمال بمقدورها تنفيذ المزيد من الأنشطة التجارية وزيادة مستويات إنتاجها خلال الظروف الحالية".

"ورغم أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي الأخيرة للربع الثالث من العام 2020 قد كَشَفَتْ عن انكماش إضافي في الاقتصاد القطري بشكل عام، إلا أن بيانات مؤشر مديري المشتريات تشير إلى تعافي القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة بوتيرة سريعة".

الشيخة العنود بنت حمد آل ثاني، المدير التنفيذي لتنمية الأعمال، هيئة مركز قطر للمال

– انتهى –

نبذة عن مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمالٍ متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجهٍ عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تنافسي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

يُرحب مركز قطر للمال بمجموعة كبيرة من شركات الخدمات المالية وغير المالية.

للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness

للاتصال:

مركز قطر للمال: منى جابر آل ثاني، مسؤول علاقات عامة، m.althani@qfc.qa

للاستفسارات عن التقرير

مركز قطر للمال: qatarpmi@qfc.qa

نبذة عن مجموعة IHS MARKIT

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في مجال المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والأمور الحكومية، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة يُعتمد عليها. وتمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف من العملاء في قطاع الشركات والقطاع الحكومي، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مُدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر المال من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مديري المشتريات في لجنة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. واللجنة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات والقوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: الصناعات التحويلية، والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجُملة إلى جانب الخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يناير 2021 في الفترة من 12-26 يناير 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

الاتصال

IHS Markit: كاثرين سميث | هاتف: +1 781 301 9311 | بريد إلكتروني: katherine.smith@ihsmarkit.com